

حتمه فيقسم الباقي على خمسة نصيب كل واحد منهن الثلثة اسم **قال**
 رحمه الله ولوع الثاني من لا يرد عليه المراد بالثابت يكون طابقا
 او اكثر ابي لو كان مع الطابقين او اكثر من لا يرد عليه **قال** رحمه الله
 فاضم ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على ميلة من يرد عليه وهو
 سهامهم على ما بينا كزوجهم واربع جرات وست اخوات لأم للزوجات
 الربع فأعطين من اقل بخارج **وهو** واحد من اربعة يعني ثلثه
 ينقسم على ثلثة لان سهامهن ثلثه **قال** رحمه الله وان لم ينقسم
 فاضرب سهام من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه فأربع زوجات
 او سبع بنات وست جرات ايمان لم ينقسم الباقي من فرض من
 لا يرد عليه على سهام من يرد عليه اي على مسلم فاضرب سهام من يرد
 عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه فأبلغ مخرج منه حتى قال **واحد**
 من غير كسر وهذا الصواب لبيان مخرج فرض العريقتين من اقل عدد
 يكن للمصحح فاهام من يرد عليه بنما مثل بم خمسة اربعة للبنات
 وواحد للجدات وما بقي من فرض من لا يرد عليه سبعة وهو
 لا ينقسم على خمسة فاضرب الخمسة في الثمانية فبلغ الفين فمخرج سهام
 كل واحد مصححاً كذلك زوجات الثمن خمسة والباقي لمن يرد عليه **قال**
 رحمه الله ثم اضرب سهام من لا يرد عليه في ميلة من لا يرد عليه وسهام
 من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه **وهو** البيان
 طريق معرفة سهام الزوجات في المثال الذي ضرب به فاضرب سهام
 في خمسة فهو نصيبهن فاذا اردت معرفة نصيب البنات
 فاضرب بهاهم من خمسة وهو اربعة فيما بقي من فرض من لا يرد
 وهو سبعة فبلغ ثمانية وعشرون ثم اقول لهن والجدات سهم مقدور
 في خمسة سبعة وانما ان الصواب على ما ذكر لان **الحجة** لما ضربت في الثمانية
 وحيث ان نصيب سهام كل فريق من الثمانية في **الحجة** وسهام الزوجات
 واحد من الثمانية والباقي لمن يرد عليه وهو سبعة فبعض في الخمسة
 يبلغ

فبلغ خمسة وتلاثين مضارت السبعة مضروبة في خمسة بالثبته الى اصل
 ميلة من يرد عليه لان كل من له شيء من الثمانية مضروب في خمسة
 وكذا الحجة مضروبة في نصيب كل واحد من الثمانية لان كل عدد مضروب
 في عدد يكون كل واحد منها مضروباً ومضروباً فيه وهذا اعتبار العيان
 بقوله وسهام من يرد عليه فيما بقي عليه من مخرج فرض من لا يرد عليه
 الا تغير العمل فاذا عرف فرض العريقتين كما ذكر يحتاج الى معرفة المصحح
 ولهذا ابينه **قال** رحمه الله وان انكروا فصح ما رواه اذا انكروا
 على البعض او على اقله فصح الملة بالطرف المذكور في المصحح لان السهام
 اذا لم ينقسم على ارباعها المصحح الى المصحح وما ذكره هذا الباب من
 الصواب لم يكن الا المخرج سهام كل فريق من يرد عليه ومن لا يرد عليه
 من عدد واحد كما ذكر في محارج السهام المصحح الملة عليهم وقد
 ذكرنا طريق المصحح وطرف معرفة سهام كل واحد من اجدات الفرض
 فالله في ذلك الاول الذك ذكره المصنف وهو وجه وادع
 جرات وست اخوات لم ينقسم من ثمانية واربعين والمثال الثاني
 وهو اربع زوجات وست بنات وست جرات نصيب من العوارض اربعة
 واربعين **قال** رحمه الله وان مات البعض قبل القسمة اي
 اذا مات بعض الورثة قبل قسمة التركة ونسبوا لهذا النوع من المسائل
 من جهة بفاعله في النسخ وهو الا انه يقال لمنح الشمس الظل اية
 ازالته ومنه نسخ الكتاب واسمائه مما اذا صار بعض الأضراس
 قبل القسمة من نعال العمل والمصحح الى العريقتين الثمانية **قال**
 رحمه الله فصح ملة الميت الاول واعطى سهام فلوارث ثم صح ملة
 الميت الثاني وانظر بين ما في يده من المصحح الاول وهو نصيبه من الميت
 الاول بين المصحح الثاني فالله احوال اجدات الوافق والباقي لا يستقام
 فان استقام ما في يده من المصحح الاول فلا ضرب وحما من المصحح ملة
 الميت الاول ارجحت العريقتان فربما الميت الاول والثاني مما صحت منه